

نقو میرا کلام
فی أصول الفقه

تأليف
الإمام أبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى
الدبوسي الحنفي
المتوفى سنة ٤٤٠ هـ

قدم له وحققه
الشيخ فاضل محيي الدين الحلي
مفتي زعزعة والبقاع
مدير أزهر لبنان

منشورات
مركز أبي بيهق
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

تَقْوِيَةُ الْإِسْلَامِ

فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

تأليف
الإمام أبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى
الدَّبَّوسِي الحَنْفِي
المتوفى سنة ٤٣٠ هـ

قدم له وحققه
السَّيِّحُ غَالِيلُ مَحْيِي الدِّينِ الْمَلِيسُ
مفتي زحلة والبقاع
مدير أزهر لبنان

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

كفارة، لأن الكافرة تخرج من الجملة والمؤمنة تجوز، لا لأنها رقبة على ما قال الله تعالى، بل للوصف الزائد الذي ليس في الكتاب، وبدونه لا يكون ما يبقى كفارة ولا بعضها، فالزيادة نسخ معنى، وبيان صورة. ولأن البيان اسم لما يحتمله اللفظ، ولما ينتظم عليه الاسم والرقبة لا تنتظم على الأوصاف.

والجلد مئة لا يحتمل النفي فلا يكون إثبات هذه الزيادة بياناً بل رفعاً لذلك، الحكم عن قدر المذكور، وتعليقاً بالزائد كالتحرير المرسل إذا علق بالشرط تبدل الإرسال ويصير شيئاً آخر معنى، أو بمنزلة العلة، يزداد عليها وصف فإن ما كان قبل ذلك لا يكون علة ولا بعض العلة، بل يسقط حكم العلة أصلاً إلى أن يوجد الوصف الآخر، فيصير جملة علة فكأن الخصم اعتبره بحقوق العباد، فإن الزيادة من جنسها لا توجب تغيير ما كان، لأنها تتجزأ ثبوتاً وأداءً، فيصير بين الزيادة والأصل مجاورة، وبالجوار لا يصير الجار شيئاً آخر.

وأما في أحكام الشرع وأسبابها فيصير ما كان مع الزيادة شيئاً واحداً، إما علة واحدة أو حكماً واحداً، وإذا كان يصير شيئاً واحداً والاسم تعلق بما زيد ذهب ما دونها، ولهذا قال أبو حنيفة، وأبو يوسف: إن الطلاء إذا اشتد لم يحرم قليله، وإن حرم كثيره بصفة الإسكار، لأن القليل غير مسكر وماله حكم السكر بوجه، لأن السكر حكم والشراب بقدر معلوم علة، فلا يكون لبعضه حكم العلة.

قال علماؤنا: فيمن وجد ماء لا يكفي لوضوئه لم يلزمه استعماله ويباح له التيمم، لأن الماء لما لم يجب استعماله لنفسه بل لحكم وهو إباحة الصلاة، والإباحة حكم علق بماء يكفي الأعضاء كلها، فلا يكون لبعضه حكم ذلك القدر بحال، وكان كالنجاسة إذا كثرت منعت الصلاة، فلا يكون لما دون المقدار حكم تلك النجاسة بوجه.

والأربع من النساء علة لتحريم النكاح عليهن، ولا يكون للواحدة من الأربع حظ في التحريم، وشطر البيع علة لإيجاب الملك، فلا يكون لأحد شطريه أثر في الإيجاب. ولهذا أبى علماؤنا رحمهم الله تعالى إثبات الفاتحة ركناً في الصلاة بخبر الواحد لأنه نسخ.

وزيادة النفي حداً في الزنا بخبر الواحد.

وزيادة الطهارة شرطاً أصلياً في الطواف بخبر الواحد.

وزيادة صفة الإيمان على الرقبة للكفارة بخبر الواحد، أو القياس.

وقد قالوا: أن شاهدين لو شهد أحدهما لرجل ببيع عبد له بألف، والآخر بألف وخمسمائة بطلت الشهادة. وكانا غيرين، لأن الشراء جعل سبباً للوجوب بالثمن والمثمن فكانا شرطين لصيرورته بيعاً، فيكون زيادة القدر في الثمن بمنزلة زيادة شرط والمعلق بشرطين غير المعلق بشرط والله أعلم.

أصول السرخسي

للإمام الفقيه الأصولي النظار أبي بكر محمد بن
أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠
من الهجرة النبوية رضى الله عنه

الجزء الثاني

حقق أصوله

أبو الوفاء الأفعاني

رئيس اللجنة العلمية لإحياء المعارف النعمانية

عُيِّنَ بِمَشْرَعِ لَجَةِ أَحْيَاءِ الْمَعَارِفِ النِّعَمَانِيَّةِ
بمِحْرَ آبَادِ الدِّكْنِ بِالْهِنْدِ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

وإذا كان بقاء الحكم بما كان النص العام متناولاً له عرفنا أن التخصيص لا يكون تعرضاً لما وراء المخصوص بشيء . وبيان هذا أن قوله تعالى : « فاقتلوا المشركين » وإن خص منه أهل الذمة وغيرهم فن لا أمان له يجب قتله لأنه مشرك . وفي قوله : « فتحرير رقبة » إذا قيدنا بصفة الإيمان لا تتأدى الكفارة بما يتناوله اسم الرقبة بل بما يتناوله اسم الرقبة المؤمنة . فعرفنا أنه في معنى النسخ وليس بتخصيص ؛ ولأن التخصيص يصرف فيما كان اللفظ متناولاً له باعتبار دليل الظاهر لولا دليل المخصوص ، والتقييد تصرف فيما لم يكن اللفظ متناولاً له أصلاً لولا التقييد ؛ فإن اسم الرقبة لا يتناول صفاتها من حيث الإيمان والكفر ، فعرفنا أنه نسخ والنسخ في الحكم الثابت بالنص لا يكون بمنجز الواحد ولا بالقياس . وعلى هذا قلنا : لا تتمين الفاتحة للقراءة في الصلاة ركناً لأنه زيادة على ما ثبت بالنص ، ولا تثبت الطهارة عن الحدث شرطاً في ركن الطواف لأنه زيادة على النص ، ولا يثبت النفي حداً مع الجلد في زنا البكر لأنه زيادة ، ولا يثبت اشتراط صفة الإيمان في كفارة اليمين والظهار لأنه زيادة . وعلى هذا

قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله : شرب القليل من الطلاء الثلث لا يكون حراماً لأن المحرم السكر بالنص ، وشرب القليل بعض الملة فيما يحصل به السكر فلا يكون مسكراً . وعلى هذا قال أصحابنا : إذا وجد المحدث من الماء مالا يكفيه لوضوئه أو الجنب مالا يكفيه لاغتساله فإنه يتيم ولا يستعمل ذلك الماء ؛ لأن الواجب استعمال الماء الذي هو طهور ، وهذا بمنزلة بعض الملة في حكم الطهارة فلا يكون طهوراً فوجوده لا يمنع التيمم . وعلى هذا قلنا : إذا شهد أحد الشاهدين بالبيع بألف والآخر بالبيع بألف وخمسمائة لا تقبل الشهادة في إثبات المقد بألف وإن اتفق عليه الشاهدان ظاهراً لأن الذي شهد بألف وخمسمائة قد جمل الألف ببعض الثمن وانمقاد البيع بجميع الثمن السمي لا ببعضه ، فن هذا الوجه كل واحد منهما في المعنى شاهد لمقد آخر والألف المذكور في شهادة الثاني كان بحيث يثبت به المقد لولا وصل شيء آخر به بمنزلة التخخير في الطلاق والمتاق بصير شيئاً آخر إذا اتصل به التعليق بالشرط لحكم الزيادة يكون بهذه الصفة أيضاً . والذي يقرر جميع ما ذكرنا أن النسخ إنما يثبت بما لو جهل التاريخ فيه كان معارضاً وهذا يتحقق في الإطلاق والتقييد ؛ فإنه لو جهل التاريخ بين النص المطلق والتقييد يثبت التعارض بينهما ، فعرفنا أنه عند معرفة التاريخ بينهما يكون

من التراث الإسلامي
الكتاب التاسع عشر



المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مكة المكرمة
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي

المغني في الأصول الفقهية

تأليف
الإمام جلال الدين أبي محمد عمر بن محمد بن عمر النجاشي
٦٢٩ - ٦٩١ هـ

تحقيق
الدكتور محمد مظفر بقا
الأستاذ المشارك بكلية الشريعة
بجامعة أم القرى بمكة المكرمة



ووزانُ مسألتنا من حقوقِ العبادِ اختلافُ الشهودِ في قَدْرِ الأثمن والأجرة.

وثمة لم تقبل لعدم تجزّي البيع،
بخلاف الدّين المُستشهد به.

وأما التخصيص إرادة بعض ما يتناولُه اللفظُ فيبقى الباقي ثابتاً
بذلك النظم بعينه.

ولهذا قلنا: إنه لا يكون إلا مقارناً^(أ)؛ لأنه بيان محض فلا
يكون نسخاً.

بخلاف تقييد المطلق، فإن الرقبة إذا قُيدت بصفة الإيمان،
لم تكن المؤمنة ثابتةً بذلك النص بنظمه بل بهذا القيد.

ولهذا لم نجعل قراءة الفاتحة ركناً في الصلاة^(ب)؛ والطهارة
شروطاً في الطواف^(ج)، والنفي حدّاً في زنا البكر، وزيادة صفة
الإيمان شرطاً في رقة الكفارة بخبر الواحد أو القياس^(د).

وكذا القليل من الماء لم يجب استعماله؛ لأنه بعضُ المطهر.

وعند أبي حنيفة أوبي يوسف - رحمهما الله - القليل من
المثلث لم يحرم شربه لأنه بعضُ المسكر.

(أ) أما عند الشافعي - رحمه الله - فيجوز تأخير. انظر: المستصفى ٢: ١١٨.

(ب) لأنه زيادة على النص المطلق وهو قوله تعالى: ﴿فَأَقْرُوا مَا تَسْرَ مِنْ الْقُرْآنِ﴾ (هـ).

(ج) لأنها زيادة على النص المطلق وهو قوله تعالى: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (هـ).

(د) قوله: بخبر الواحد، يرجع إلى جميع ما سبق وقوله: أو بالقياس، متعلق
بالصورة الأخيرة، تقدير القياس أن الإيمان شرط في كفارة القتل فيشترط في
سائر الكفارات لأنها جنس واحد (هـ).

اصول البزدوی

[کنز الوصول الى معرفة الاصول]

تأليف

الامام فخر الاسلام على بن فحم البزدوی الحنفی المتوفى سنة ٢٧٢ھ

”وهو كتاب عظیم الشأن جلیل البرهان محتوی لطائف الاعتبارات
بأوجز العبارات تأبی علی الطلبة مرامه واستعصى علی العلماء زمامه“
وکشف الظنون، حاجی خلیفه،
وبها مشه

تخریج احادیث اصول البزدوی

للمحافظ قاسم ابن قطلوبغا الحنفی المتوفى سنة ٨٤٩ھ

ویلیه

اصول الکرخی

مع ذکر امثلتها ونظائرها وشواهدھا
من الامام نجم الدین ابن حفص عمر بن احمد النسفی

میر محمد کتب خانہ مرکز علم وادب باغ کراچی

ان النسخ بيان مدّ الحكم وابتداء حكم آخر والنسخ المطلق يوجب العمل باطلاقه فاذا صار مقيداً بشئ آخر لان التقيد والاطلاق ضدان لا يجتمعان واذا كان هذا غير الاول لم يكن بد من القول بانتهاء الاول وابتداء الثانى وهذا لانه متى صار مقيداً صار المطلق بعضه وما لبعض حكم الوجود كـ بعض العلة وبعض الحد حتى ان شهادة القاذف لا تبطل ببعض الحد عندنا لانه ليس يحد فثبت ان هذا نسخ بمنزلة نسخ جملة فاما التخصيص فمفروض في النظم ببيان ان بعض الجملة غير مراد بالنظم ما يتناوله النظر والقيد او يتناوله الاطلاق الا ترى ان الاطلاق عبارة عن العدم والتقيد عبارة عن الوجود فيصير اثبات نص بالمقايضة او بخبر الواحد ولا يخصص اذ الويسق ملء ابقى الباقي ثابتاً بذلك النظم بعينه فلم يكن نسخاً واذا ثبت قيد الايمان لم يكن المؤمنة ثابتة بذلك النص الاول بنظمه بل بهذا القيد فيكون للاثبات ابتداء ودليل الخصوص للاخراج لا للاثبات ولا يشك ان النفي اذا الحق بالجلد لم يبق بالجلد حل ولهنه لم نجعل قلّة الفاتحة فرضاً لانه زيادة ولو جعل الطهارة في الطواف شرطاً لانه زيادة ولهذا قال ابو حنيفة وابو يوسف رجمهما الله ان القليل من المثلث لا يحرم لانه بعض المسكر وليس لبعض العلة حكم العلة بوجه وكذلك الحنب والحشّ لا يستعملان الماء القليل عندنا لانه بعض المطهر فلم يكن مطهراً كاملاً ولان دليل النسخ ما لوجاء مقارناً كان معارضاً والقيد يعارض الاطلاق بمنزلة سائر وجوه النسخ ونظير هذا الاصل اختلاف الشهود في قدر الثمن ان البيع لا يثبت لان الزيادة على الثمن يجعل الاول بعضه وقد صار كلا من وجه فصلاً غيرين ولم يكن لبعض حكم الوجود والله اعلم.

باب افعال النبي صلى الله عليه وسلم

وهي اربعة اقسام مباح ومستحب وواجب وفرض وفيها قسم آخر وهو الزلة لكن ليس من هذا الباب في شئ لانه لا يصلح للاقتداء ولا يخلو عن بيان مقرون به من جهة الفاعل او من الله تبارك وتعالى كما قال جلّ وعزّ وعصم ادم وقال جلّ وعزّ حكايته عن موسى من قتل القبطى قال هذا من عمل لسيطان والزلة اسم لفعل غير مقصود في حينه لكنه اتصال لفاعل

كشف الاسترار

عن أصول فخر الإسلام البردوي

تأليف
الإمام علاء الدين عبد الغريز بن أحمد البخاري
المتوفى سنة ٧٣٠ هـ

وضع حواشيه
عبد الله محمد محمد رحمة

الجزء الثالث

منشور من
مركز أبي بيهق
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

لأنه زيادة. ولهذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله: إن القليل من المثلث لا يحرم لأنه بعض المسكر وليس لبعض العلة حكم العلة

وماء طهور»^(١) إلى أن المائبة لم تزل بإلقاء التمر فيه فيكون داخلاً في عموم قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ [النساء: ٤٣] و[المائدة: ٦]، فلا يكون نسخاً. وأما جعل القهقهة من الأحداث أو من النواقض فنظير لإيجاب عبادة بعد عبادة فلا يكون من النسخ في شيء. وأما تكميل المهر بالخلوة فثبت عندنا بقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]، وبدلائل أخر عرفت في موضعها فلا يكون من باب الزيادة على النص بخبر الواحد.

قوله: (ولهذا) أي ولأن الزيادة على النص نسخ ونسخ الكتاب بخبر الواحد لا يجوز لم يجعل قراءة الفاتحة في الصلاة فرضاً لأن إطلاق قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠]، وعمومه يقتضي الجواز بدون الفاتحة فكان تقييد القراءة بالفاتحة نسخاً لذلك الإطلاق فلا يجوز بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» (ولهذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف) يعني ولأنه ليس لبعض الشيء حكم جعلته قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله: شرب القليل من المثلث وهو ما ذهب لثلاثة بالطبخ ثم صار مُسكرًا لا يحرم وهو رواية عن محمد رحمه الله لأن المحرم في غير الخمر هو السكر بالنص وهو قوله عليه السلام: «حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب» وذلك يحصل بشرب الكثير منه دون القليل فكان شرب القليل مباشرة بعض علة السكر وليس لبعض العلة حكم العلة فلا يكون داخلاً تحت التحريم. وقال محمد رحمه الله في رواية: يكره شربه وفي رواية يُحرّم شربه. وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله لما روي أنه عليه السلام قال: «كل مُسكر حرام»^(٢) وفي رواية: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»^(٣) وفي رواية: «ما أسكر الجرة منه فالجرعة منه حرام» ولأن المثلث بعدما اشتد خمر لأن الخمر إنما سميت بهذا الاسم لمخامرتها العقل لا لكونها نيا وهي موجودة في سائر الأشربة المسكرة. وقد نقل عن النبي ﷺ أنه قال: «كل مُسكر خمر» ولو سماه

(١) أخرجه أبو داود في الطهارة حديث رقم ٨٤، والترمذي في الطهارة حديث رقم ١٤٧، وابن ماجه في الطهارة حديث رقم ٣٨٤، والإمام أحمد في المسند ٤٠٢/١.

(٢) أخرجه البخاري في الأدب باب رقم ٨٠، ومسلم في الأشربة حديث رقم ٧٣، والنسائي في الأشربة باب رقم ٥٣، وابن ماجه في الأشربة باب رقم ٩.

(٣) أخرجه الترمذي في الأشربة باب رقم: ١٨٦٥ وأبو داود في الأشربة باب رقم ٣٦٨١ والإمام أحمد في المسند ٣/٣٤٣ وابن ماجه حديث رقم: ٣٣٩٣. وابن ماجه في الأشربة حديث رقم ٣٣٩٤.

بوجه. وكذلك الجنب والمحدث لا يستعملان الماء القليل عندنا لأنه بعض

أحد من أهل اللغة لكان يستدل بقوله على إثبات هذا الاسم له فإذا سماه صاحب الشرع به وهو أفصح العرب كان أولى. والجواب عنه أن الجمع إذا أمكن بين الآثار فهو أولى من الأخذ ببعضها والإعراض عن البعض وقد أمكن هاهنا بأن يحمل هذا الحديث على الشرب على قصد السكر فإن شرب القليل والكثير على هذا القصد حرام. والحديث الأول على الشرب لاستمراء الطعام فإن القليل بهذا القصد حرام وبدونه لا يحرم كالمشي على قصد الزنا يكون حراماً وعلى قصد الطاعة يكون طاعة. أو بأن يُحمل على أن التحريم كان في الابتداء لتحقيق الزجر كتحریم الانتباز في الدباء والحنتم ثم ثبت الرخصة بعد ذلك في شرب القليل منه. والمراد بقوله عليه السلام: «كل مسكر خمر» تشبيهه بالخمير في حكم خاص وهو الحد فقد بُعث مبيناً للأحكام دون الاسامي. والمعقول الذي ذكره قياساً في اللغة فلا يُقبل. قال أبو الفضل رحمه الله في إشارات الأسرار: «واعلم أن من وقع في أبي حنيفة رحمه الله في هذه المسألة وشنع عليه في أنه أباح مثل هذا الشراب ولم يسلك فيه طريقة الاحتياط فهذا من القائل سفه وقلة ديانة إذ الأصل أن تحريم ما أحله الله تعالى بمنزلة تحليل ما حرمه لا فرقان بينهما. ومتى لم يقم لأبي حنيفة رحمه الله دليل يدل على حرمة وبلغته الآثار المشهورة عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أنهم كانوا يشربونه ويسقون الأضياف ويجلدون على السكر منه كيف يسوغ له في الشرع الفتوى بالحرمة وفيه تعرض لحدود الدين من تحريم شيء لم يرد به الشرع وأمر التقوى والأخذ بالثقة يرجع إلى العمل به دون الفتوى التي هي بيان حدود الدين. ولهذا قال محمد بن مقاتل الرازي: لو أعطيت الدنيا بحذافيرها ما شربته ولو أعطيت الدنيا بحذافيرها ما أفطيت بأنه حرام.

قوله: (وكذلك) أي وكما أن شرب القليل من المثلث لا يحرم لأنه بعض العلة لا يجب على الجنب والمحدث استعمال الماء القليل لصحة التيمم. وصورته إذا وجد المحدث ماءً لا يكفي الوضوء أو الجنب ماءً لا يكفي الاغتسال يجوز له التيمم عندنا وفي أحد قولي الشافعي رحمه الله لا يجوز قبل استعماله لأن الله تعالى قال: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣] و[المائدة: ٦]، ذكره منكراً في موضع النفي من غير اعتبار قدر منه فيكون عدمه شرطاً لجوازه فما لم يوجد الشرط لا يكون التراب طهوراً ثم استعمال هذا القدر مفيد للطهارة حقيقة وحكماً بدليل أنه لو استعمله ثم أصاب ماء آخر لم يجب عليه إعادة الأول فكان بمنزلة العاري إذا وجد ما يستر به بعض عورته يلزمه استعماله بقدره. وكذا إذا كان به نجاسة حقيقة فوجد ما يزيل بعضها يجب استعماله في ذلك القدر كذا هاهنا. ولنا أن عدم الطهور قد تحقق فيباح له التيمم وذلك لأن قولنا طهور لا يراد به

سلسلة الرسائل الجامعية (٨٧)

الكتاب في شرح البردوي^(١)

تأليف

حسام الدين حسين بن علي بن حجاج السغناقي
المتوفى سنة (٧١٤هـ)

المجلد الأول

دراسة وتحقيق

فخر الدين سيد محمد قانت

مكتبة التراث
الرياض

يبق مراداً بقي الباقي ثابتاً بذلك النظم بعينه فلم يكن نسخاً ، وإذا ثبت قيد الإيمان لم تكن المؤمنة ثابتة بذلك النص الأول بنظمه بل بهذا القيد فيكون للإثبات ابتداء ، ودليل الخصوص للإخراج لا للإثبات .

ولا يشكل أن النفي إذا ألحق بالجلد لم يبق الجلد حد ولهذا لم نجعل قراءة الفاتحة فرضاً لأنه زيادة ولم نجعل الطهارة في الطواف شرطاً لأنه زيادة ، ولهذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله - إن القليل من المثلث لا يحرم لأنه بعض المسكر وليس لبعض العلة حكم العلة بوجهه وكذلك الجنب والمحدث لا يستعملان الماء القليل عندنا لأنه بعض المطهر فلم يكن مطهراً كاملاً ولأن دليل النسخ ما لوجاء مقارناً كان معارضاً والقيد يعارض الإطلاق بمنزلة سائر وجوه النسخ ونظير هذا الأصل اختلاف الشهود في قدر الثمن أن البيع لا يثبت ؛

وأما النص المطلق بعد ثبوت صفة التقييد لم يبق المطلق معمولاً أصلاً بل النص المقيد كان هو المعمول ، ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ^(١) لما قيد بصفة الإيمان لا تتأدى الكفارة بما يتناوله اسم الرقبة بل بما يتناوله اسم الرقبة المؤمنة ، فعرفنا أن التقييد في معنى النسخ لا التخصيص .

(ولا يشكل أن النفي إذا ألحق بالجلد) أي ولا يشتبه على أحد .

وقوله : (ولهذا) إيضاح لما ادّعاه من أن الزيادة على النص نسخ .

(ولأن دليل النسخ ما لوجاء مقارناً كان ناسخاً) أي لأن دليل النسخ شيء لوجاء مقارناً كان معارضاً ، وكذلك الإطلاق مع التقييد .

(١) سورة النساء ، آية : ٩٢ .